

1- أهمية الاقتصاد كعلم:

علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات، فالمشكلة الاقتصادية التي يهتم بها هذا العلم ويعمل على حلها ومعالجتها أصبحت من أهم المشاكل التي تواجه الفرد والمجتمع، فهذه المشكلة تحتل في الوقت الراهن مكان الصدارة من اهتمامات الرأي العام سواء بالنسبة لمجموعة الدول النامية أو المتخلفة أو حتى بالنسبة للدول المتقدمة. مما يجعل المعرفة بطبيعة هذه المشكلة وأبعادها المختلفة ضرورة حيوية لجميع المهتمين بالدراسات الاقتصادية.

ويهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك الإنساني في محاولته إشباع حاجاته ورغباته الكثيرة والمتنوعة والمتزايدة. وهو يختص أساسا بدراسة العوامل التي تؤثر في محاولة الإنسان القيام بتنظيم وإدارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية في الحياة على ضوء الأفكار والمعتقدات والتقاليد السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه فضلا عن القيم الدينية والاجتماعية والثقافية التي يعتنقها المجتمع.

وهكذا ينصب اهتمام علم الاقتصاد على بعض الموضوعات التي تم أي فرد في إطار سعيه الدائم ومجهوداته المستمرة من أجل الحصول على الدخل، مثل أنواع فرص العمل المتاحة، طبيعة العمل في كل منهما، والدخل الذي يمكن اكتسابه من كل منهما⁽¹⁾.

كما أن هناك أمورا أخرى يهتم بها علم الاقتصاد وتم المجتمع ككل مثل نوع السياسة المالية والاقتصادية والنقدية التي تتبعها الحكومة من أجل مكافحة البطالة وزيادة الإنتاج أو من أجل الحد من التضخم وارتفاع مستوى الأسعار.

وفضلا عما تقدم يهتم علم الاقتصاد بعدد من المشاكل الوطنية الهامة والخطيرة التي يواجهها المجتمع ويسعى للبحث عن حلول حاسمة وسريعة لها، ومنها على سبيل المثال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والتي تتلخص في كيفية رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بصفة مطردة ومستمرة وبطريقة تضمن تضييق الهوة بين مستويات المعيشة في هذه الدول النامية ومستويات المعيشة في الدول المتقدمة.

وتتطلب الدراسة العلمية لموضوعات علم الاقتصاد ضرورة التصدي لكافة المشكلات المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتبادلية التي تقوم بها المجتمعات من أجل الوصول إلى حلول مثلى لهذه المشكلات على ضوء الاستفادة من الخبرات المكتسبة عبر تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

(1) صفوت عبد السلام عوض الله: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، 2005، ص 07.

وهكذا تتميز دراسة علم الاقتصاد بأنها متعددة ومتشعبة الجوانب، فهناك الجانب النظري الذي يحاول استخلاص مجموعة من القوانين أو النظريات التي تصلح لتفسير الواقع والتنبؤ به. وفي كل فرع من فروع علم الاقتصاد يتم صياغة عدد من النظريات التي تحدد القوانين التي تحكم هذا الجانب أو ذاك من جوانب الظاهرة الاقتصادية، وتساعد هذه القوانين على فهم وتفسير حركة النظام الاقتصادي في جوانبه المختلفة.⁽¹⁾

2- المشكلة الاقتصادية:

نشأت المشكلة الاقتصادية أصلاً نتيجة لعدم التناسب بين حاجات الإنسان الكثيرة والمتعددة من جهة، وبين وسائل الإشباع النادرة نسبياً من جهة أخرى. فالاقتصاد لا يدرس المشكلة المجردة لعلاقة الوسائل بالأهداف، إنما يدرسها في علاقتها بالإنسان في المجتمع وتكوين الثروة. فالاقتصاد علم اجتماعي يدرس الإنسان في علاقاته الاجتماعية، لذلك يجب علينا أن نرى كيف تظهر هذه المشكلة الاقتصادية في نشاط الإنسان الاجتماعي وهذا ما يجزنا إلى موضوع الحاجات والموارد.

فحاجات الإنسان متعددة ومختلفة منها ما هو بيولوجي ومنها ما هو اجتماعي ونفسي، منها ما هو فردي ومنها ما هو جماعي، هذه الحاجات في تطور مستمر تتميز في مجموعها بتنوعها وقابليتها للزيادة المستمرة. وبقدر ما ينجح مجتمع معين في إشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يوجد حاجات جديدة غير مشبعة. فالحاجة هي شعور بالحرمان يلح على الفرد مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور ومن ثم يمكن إشباع الحاجة

وتتميز الحاجات بقابليتها للإشباع. فاستخدام الموارد المناسبة يؤدي تدريجياً إلى زوال الشعور بالحرمان أي يؤدي إلى إشباع الحاجة، وتعتبر هذه الخاصية للحاجات من الأسس الأولية التي يقوم عليها علم الاقتصاد ويترتب بها ظاهرة هامة جداً ما يعرف بظاهرة تناقص المنفعة الحدية، ومعنى قابلية الحاجة للإشباع هو أن استخدم الموارد المناسبة يؤدي إلى تناقص الشعور بالحرمان وعلى ذلك فإن المنفعة التي يحققها الفرد تتناقص تدريجياً مع زيادة الوحدات المستخدمة من المورد المناسب لإشباع الحاجة. فالحاجات الإنسانية على النحو المتقدم هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فالتفسير النهائي للنشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الإنسانية. على أن التنظيم الاقتصادي السائد في كل مجتمع بين أنواع الحاجات المؤثرة في النشاط الاقتصادي.

أما الموارد فهي العنصر الثاني في المشكلة الاقتصادية التي تعني وجود وسائل صالحة لإشباع تلك الحاجات ومعرفة وجودها وصلاحيتها ونطلق على هذه الوسائل اسم الموارد فالموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية.

(1) صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 07

والاقتصاد لا يهتم إلا بالموارد النادرة أما الموارد غير النادرة ونطلق عليها الموارد الحرة فهي تخرج من مجال علم الاقتصاد، فالمقصود بالندرة هو الندرة النسبية بمعنى أن يوجد المورد بكمية أقل مما يشبع كل الحاجات التي يصلح لإشباعها...

والموارد النادرة وحدها تعرف قيمة اقتصادية وتتوقف هذه القيمة على مدى ندرتها. ونطلق على الموارد النادرة بالموارد الاقتصادية أو الأموال. وقد تكون هذه الموارد الاقتصادية أشياء مادية أو خدمات غير مادية. والموارد التي يهتم بها الاقتصاد تقتضي دائما تدخل الجهد البشري وهو عنصر نادر وذلك أن الاقتصاد يتعامل مع الجهد الإنساني في سبيل إشباع الحاجات.*

والواقع انه إذا نظرنا إلى دولة من الدول في لحظة معينة لوجدنا أن الموارد المتاحة لها لإشباع الحاجات يمكن تقسيمها إلى 3 أنواع: الموارد الطبيعية، الموارد البشرية ويطلق الاقتصاديون عليها عادة بالعمل، وهناك أخيرا الموارد المصنوعة التي قام فيها العمل الإنساني بتحويل الموارد الطبيعية إلى أشكال أخرى أقدر على إشباع حاجاته. ويطلق عليها الاقتصاديون اسم رأس المال (العيني والنقدي) وتعرف هذه الموارد عادة باسم عناصر الإنتاج أو عوامل الإنتاج.

فالموارد من حيث الحاجة، فهناك موارد صالحة مباشرة لإشباع الحاجات نطلق عليها السلع الاستهلاكية، أما الموارد التي تصلح لإشباع الحاجات بصفة غير مباشرة كالمساعدة في إنتاج السلع فنطلق عليها السلع الإنتاجية.

وبالرجوع إلى ما يمتلكه الانسان من موارد مختلفة، نصل إلى أن المورد البشري عال الكفاءة هو الأهم على الإطلاق، فاليابان دولة فقيرة من حيث الموارد الطبيعية لكنها تصنف ضمن طليعة الدول المصنعة في العالم، أين استطاع العامل البشري المؤهل صناعة الفارق التميز، ودولا كثيرة هي على شاكلة اليابان، لا تمتلك من الموارد الطبيعية والمادية إلا القليل، لكنها صنعت التحدي بفضل موردها البشري الذي يصنعه التكوين ذات الجودة العالية.

مقابل ذلك تملك الكثير من الدول المتخلفة موارد طبيعية ومالية وبشرية، لكنها لم تحسن استغلالها، بل أكثر من ذلك تقوم الدول المتقدمة باستغلال مواردها. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على أكبر احتياطي ذهب في العالم ثم ألمانيا ثم إيطاليا ثم فرنسا ثم روسيا، فهذه الدول متقدمة ومصنعة بدرجة كبيرة، لكن أن تكون تصنف لبنان في المرتبة التاسعة عالميا وهي دولة مناهرة اقتصاديا، فهذا يدعو للتساؤل عن جدوى امتلاك مثل هذه الثروة دون الانتفاع بها.

3-موضوع علم الاقتصاد:

يدرس علم الاقتصاد الكثير من القضايا، منها ما هو تقليدي كالإنتاج والثروة والاستهلاك والأجور ، ومنها ما هو حديث كالنفقات: والندرة والقيمة والبورصة والمضاربة، وعلى العموم فقد تم وضع منصة بمواضيع علم الاقتصاد، وهي خاصة بالتأليف، فحتى يتم ضبط تصنيف الموضوع الذي يتناوله أي باحث عليه أن يصنفه حسب تصنيف JEL ، أين يمكن أن نجد مئات المواضيع الاقتصادية، منها ما يصنف ضمن الاقتصاد الكلي، ومنها ما يصنف ضمن الاقتصاد الجزئي.*

وعلى العموم نورد أهم المواضيع في الآتي:

- "تحديد ماذا ينتج من السلع والخدمات وبأية كمية من كل منهما وهذا ما يطلق عليه اسم موضوع توزيع أو تخصيص الموارد ويتعلق هذا الموضوع باختيار الحاجات الأولى بالإشباع ومن ثم بيان كيفية استخدام الموارد المتاحة وتوزيعها على هذه الاستخدامات.
- بيان الوسائل الفنية التي يتم بها إنتاج السلع والخدمات التي تحددت مع دراسة الموضوع المتقدم. فلا يكفي تحديد ماذا ينتج وإنما لابد من الإشارة إلى كيف يتم هذا الإنتاج، ويدرس ذلك عادة في نظريات الإنتاج.
- دراسة كيفية توزيع ماذا أنتج من سلع وخدمات على الأفراد، وهذا يثير ما يعرف باسم مشكلة التوزيع، التي احتلت مكانا هاما عند ريكاردو حيث يرى أنها تمثل جوهرية النظرية الاقتصادية وعادة ما تتناول نظرية الأثمان موضوع تخصيص الموارد ونظريات الإنتاج ومشكلة التوزيع.
- تحديد ما إذا كان استخدام الموارد يحقق الكفاءة الاقتصادية. فهل يتمكن الاقتصاد من الاستخدام كافة موارده على النحو الأمثل؟ وهذا الفرع من الاقتصاد يعرف باسم اقتصاديات الرفاهية وينطوي هذا الفرع على دراسة ما ينبغي أن يكون ولا يقتصر على دراسة ما هو قائم بحسب.
- وأخيرا فإن الاقتصاد يهتم بدراسة أسباب النمو الاقتصادي ومحدداته، فلا يكفي أن نعرف ماذا نفعل بمواردنا القائمة لإشباع الحاجات الحالية وإنما ينبغي أن نتعرض أيضا لمدى قدرة الاقتصاد للاستعداد للمستقبل بتوفير إمكانيات التوسع المستمر وهذا ما يعرف بنظريات النمو والتنمية"

* يتم تصنيف المقالات في مجلات الاقتصاد عادة وفقا لرموز تصنيف JEL ، نشأت على النظام من قبل مجلة الأدب الاقتصادي . و JEL يتم نشرها كل ثلاثة أشهر من قبل الرابطة الاقتصادية لأمريكا AEA وتحتوي على مواد الدراسة ومعلومات عن الكتب والأطروحات التي نشرت مؤخرا . يحافظ على AEA EconLit ، وجود قاعدة بيانات يمكن البحث فيها عن استشهاد من المقالات والكتب والتعليقات والرسائل العلمية وأوراق العمل مصنفة حسب رموز JEL للسنوات من عام 1969 . وبالإضافة إلى ذلك مؤخرا إلى EconLit هو فهرسة المواد اقتصاديات مجلة 1886-1968 بالتوازي إلى سلسلة الطباعة مؤشر المواد الاقتصادية .
(https://www.ar.w3ki.com/managerial_economics/jel_classification_codes.html)